



المشاركة السياسية الفعالة للمرأة ومعوقاتها

The Effective political participation of woman and its obstacles

لطرش فيروز

جامعة العربي التبسي - تبسة
(الجزائر)

[Fairouz.latreche@univ-tebessa.dz](mailto:Fairoz.latreche@univ-tebessa.dz)

المخلص	معلومات المقال
<p>نظرا للتغيرات العالمية التي تشهدها الساحة السياسية وتغير دور المرأة في المجتمعات وتعزيز مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة، أصبحت الحاجة ملحة إلى تمكين هذه الأخيرة من المشاركة المجتمعية والمشاركة السياسية بالذات، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف العديد من الدول العربية في المصادقة على اتفاقات دولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذا إعطاءها جميع حقوقها، إلا أن هذا لا يعكس بالضرورة تقدماً في مكانة المرأة من ناحية المشاركة السياسية فهي لا تزال متواضعة، وهنا نلمس ضعف في مشاركتها على المستوى السياسي خاصة في ظل وجود تحديات قوية مرتبطة بعدة عوامل تعيق دعم هذه المشاركة وتسهيلها، وعليه فإننا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة البحث عن أهم المعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية، وكذا الاقتصادية للمشاركة السياسية الفعالة للمرأة.</p>	<p>تاريخ الارسال: 27 افريل 2021</p> <p>تاريخ القبول: 12 مارس 2022</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none">✓ المشاركة✓ السياسة✓ المرأة
Abstract :	Article info
<p><i>Given the global changes taking place in the political arena, the changing role of women in societies and the promotion of the concept of equality between men and women, There is an urgent need to empower the latter with community participation and political participation in particular , Despite efforts by many Arab countries to ratify international agreements on the elimination of all forms of discrimination against women and to give them all their rights, this does not necessarily reflect progress in the status of women in terms of political participation. It is still modest, In their participation at the political level, especially in the presence of strong challenges linked to several factors hinder the support and facilitate this participation ,Therefore, through this study, we aim to seek the most important political, social, cultural and economic obstacles to the effective political participation of women.</i></p>	<p>Received 27 April 2021</p> <p>Accepted 12 March 2022</p> <p>Keywords:</p> <ul style="list-style-type: none">✓ participation✓ politics,✓ women

بالمستوى المطلوب؛ إذ لم تكن مشاركة فاعلة وواعية وناجحة عن حرية حقيقية وممارسة ديمقراطية بقدر ما كانت إشراكاً للمرأة عن طريق عمليات التعبئة .

في الواقع تتجلى أهمية موضوع الدراسة في كون مفهوم المشاركة السياسية للمرأة يلعب دوراً مهماً، في تطوير آليات وقواعد الحكم الراشد، لتحقيق أهداف المساواة بين الرجل والمرأة. وتؤكد الأمم المتحدة على أن هذه المساواة لا تشكل فقط حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ولكن أيضاً أساساً من أسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام وتحقيق تنمية مستدامة حيث تحتاج عملية إنجاح التنمية إلى تمكين وتقوية أفراد المجتمع بصفة عامة وتمكين المرأة بصفة خاصة. وتؤكد الدراسات أن السبب الرئيسي وراء تعثر التنمية هو تهميش دور المرأة خاصة في العمل السياسي . وقد جاء موضوع دراستنا لإلقاء الضوء على أهم العوامل التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة محاولين الإجابة على التساؤل المركزي التالي:

ما هي أهم المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة؟

وسوف نتطرق في هذا الإطار إلى مجموعة من العناصر كالآتي:

- I. المفاهيم الأساسية للدراسة
- II. أهمية المشاركة السياسية للمرأة
- III. العوامل التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة:
 - أولاً: العوامل السياسية
 - ثانياً: العوامل الاجتماعية والثقافية
 - ثالثاً: العوامل الاقتصادية
 - رابعاً: عوامل أخرى
- IV. التحديات التي تواجه المرأة في العمل السياسي
- V. آليات تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية

إستحوذت المشاركة السياسية للمرأة كقضية إجتماعية هامة على إهتمام المجتمع الدولي خلال العقد الماضي بشكل متزايد اعترافاً بالمساهمة الرئيسية التي تقدمها المرأة في الاقتصاد العالمي من خلال مختلف مجهوداتها، هذا ما جعل المجتمع الدولي يضع كل ما يتعلق بحقوقها المدنية والسياسية في بؤرة الاهتمام فكانت نتيجة ذلك عقد عدة مؤتمرات وكذا إعلانات ومواثيق ومعاهدات تلتزم الدول الموقعة عليها على احترام ما جاء فيها،وقد تضمنت المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان النص على المساواة بين الجنسين، والدعوى إلى إزالة العقبات التي تحول دون تحقيقها كما أكدت على حق تمكين المرأة سياسياً، فالمرأة المشاركة في العمل السياسي تدافع عن حقوق النساء والأطفال والأسرة. وعلى الرغم من اتخاذ كثير من الآليات وعلى رأسها كوتا النساء لتسهيل النفاذ إلى البرلمانات الوطنية والمحلية في غالبية الدول، إلا أن هذا مازال غير كافي خاصة في ظل وجود قيود ومعوقات وتحديات سواء ما تعلق منها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية،ومما لا شك فيه أن كل عامل من هذه العوامل المقيدة بحاجة إلى تدابير خاصة به، لكن في إطار رؤية شاملة.

وقد بات موضوع مشاركة المرأة في العمل السياسي ضرورة ملحة ومطلب اجتماعي يستهدف النهوض بالمجتمعات ككل، كما ترتبط بكافة التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع، وبدورها السياسي في المجتمع، وبطبيعة أدوار النوع الاجتماعي، وهي الأدوار التي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافياً عبر التطور التاريخي للمجتمع والعلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل.

إن المشاركة السياسية للمرأة تعاني أزمة ممارسة الحرية والديمقراطية، ورغم أن المرأة العربية نالت حقوقها السياسية في أغلب الدول العربية منذ عقود من الزمن إلا أنها لم تكن

1. المفاهيم الأساسية للدراسة

✓ مفهوم المشاركة

تفاوتت التعاريف المختلفة للمشاركة عموماً بين العموم و التحديد و بين الشمول و الضيق كما اختلفت الزوايا التي ينظر من خلالها كل باحث و باختلاف المجال الذي يعمل فيه فكلمة المشاركة participation، مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية participate ويتكون هذا المصطلح من جزأين الأول و هو pars بمعنى جزء و الثاني وهو compare تعني (القيام) وبالتالي فإن كلمة المشاركة تعني حرفياً to take part اي القيام بدور.

كما يعرفها السيد الحسيني بأنها " قدرة العناصر النشطة في المجتمع المحلي على فهم طبيعة السياق الاجتماعي ومحاوله تغييره إلى الأفضل من خلال جهود الأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع، واستغلال كافة الطاقات البشرية والمادية المتاحة مع التغلب الدائم على كافة المعوقات التي تعترض هذه العملية"¹ (سيد فهمي، 2004، ص71)

وهناك تعريف اخر يقر بأن المشاركة هي المساهمة الفعلية و الكاملة الرسمية و غير الرسمية للأفراد و الجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بهدف تحقيق الصالح العام.² (بادي سامية، 2005، ص28)

مما سبق يمكننا القول بأن المشاركة هي موقف يتخذه الفرد في جميع الحالات ويشترك فيه مع الآخرين في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف تحقيق المصلحة العامة.

✓ مفهوم السياسة :

عرف قاموس العلوم الاجتماعية فيشير إلى أن السياسة لغة هي " تدبير أمر عام في جماعة ما يغلب فيه معنى الإحسان"³ (إبراهيم مذكور، 1975، ص327)، أما محمد السويدي يعرفها على أنها: علم الحكومة وفن علاقات

الحكم وتطلق أيضاً على مجموعة الشؤون التي تهتم الدولة كما تطلق على الطريقة التي يسلكها الحكام"⁴. (محمد السويدي، 1990، ص173)

أما حسين أبو الرمان فيعتبر أن كلمة السياسة تدل على معاني القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم والتأثير والتربية والترويض⁵ " (حسين أبو الرمان، 2000، ص198)

وكتعريف إجرائي لمفهوم السياسة نستطيع القول بأنه أسلوب التسوية السلمية للنزاعات من خلال التفاوض للتوصل إلى حلول ترضي كافة المصالح المتعارض عليها.

✓ المشاركة السياسية

يعرف عبد الهادي محمد إلى أن المشاركة السياسية هي حرص الجماهير على ممارسة حقوقها السياسية ابتداء من التصويت الانتخابي إلى الإدلاء بالرأي في المواقف المختلفة، إلى التمسك بكل حق مقرر في نظام الدولة كل هذا فضلاً عن الانتماء الحزبي أو العمل من خلال تنظيم سياسي مشروع و معترف به، و المشاركة في جهود و أعمال الندوات العامة و المؤتمرات و حلقات النقاش، و باختصار فإن الفرد في مثل هذه الحالات مطالب بأن لا يقف موقف المتفرج من القضايا الأساسية و الجماهيرية.⁶ (عبد الهادي محمد والي، 1988 ص114)

كما تعرف أيضاً على " أنها ممارسة السياسة على المستوى العام".⁷ (فيليب برو، 1998، ص301).

وهناك من يعرفها بأنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيتهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية"⁸. (Jill.M, 1991, p.1)

أو كما عرفها Felipe Brow أنها " مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيتهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية"⁹. (فيليب برو، 1998، ص301)

ونيل استقلالها الذاتي وتحسين مركزها الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي، وهي أمور ضرورية و في صلب التنمية المستدامة التي يسعى المجتمع لتحقيقها.¹¹ (ربما نزال، 2006، ص 01).

كما يمثل إشراك النساء في صياغة الشأن العام أسلوباً حضارياً للحد من الصراعات السياسية وطريقة مثلى لإحداث التغيير السياسي المرغوب، والذي من شأنه تجاوز الماضي والتخلص منه. كذلك يساهم توسيع قاعدة المشاركة السياسية لتشمل كافة شرائح المجتمع والنساء تحديداً في إضفاء الشرعية على المؤسسات التمثيلية والتنفيذية لأي نظام سياسي مما يعطيها قوة نابعة ومستندة إلى الخيار الديمقراطي، ويمنح المرأة شعوراً بإقرار المجتمع بتمتعها بالمواطنة الكاملة ودون تمييز، يعزز لديها مبدأ الانتماء لمصلحة الوطن، ويعزز مكانتها في المجتمع عن طريق إحداث تغييرات جوهرية تشمل كافة البنى والهياكل الموجودة على طريق التنمية الشاملة.¹² (رجال عمر، 2004 ص 10).

إن مشاركة المرأة في العملية السياسية عامة، وفي مراكز المسؤوليات على أعلى مستوى في الدولة خاصة، أصبحت تعد احد الرهانات الأولية بالنسبة للدول الحديثة، للقضاء على التمييز و تجسيد العملية الديمقراطية التي لن تتم إلا بدعوة الطرفين الرجل و المرأة فيها. كذلك يرى التيار النسوي العالمي أنه في خضم التمثيل الفكري للمجتمع الابوي الذي يتجسد فيه هذا التمييز ويعيق مشاركة المرأة في السلطة السياسية لن تتحقق العملية الديمقراطية و على هذا الأساس ينظر إلى تكوين مجتمعي جديد يعتمد في تجربته على مساواة حقيقية في تسيير المجتمع والسياسة.¹³ (liliane,f-josette:2004p 68)

ولكي يستطيع الناس المشاركة في أمور الحياة بمجتمعهم المحلية يجب أن يكون لهم رأي حول القرارات التي تصدر في

وتعرف كذلك بأنها النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويًا، متواصلًا أم متقطعًا، سلمياً أم عنيفًا، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال¹⁰.

S.Hintington, and JoanM. (Nelson,1976, p3)

وعليه ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول ان المشاركة السياسية تعني إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة للمساهمة في تقرير مصيرهم من خلال التصويت والترشح في المنظمات السياسية بهدف التأثير على صانعي القرار السياسي وتحقيق أهدافهم المنشودة .

II. أهمية المشاركة السياسية للمرأة

تعتبر المرأة جزء من شريحة المواطنين الذين يمثلون طرفا فاعلا في المشاركة السياسية الفاعلة والإيجابية في عملية الحكم السياسي في صناعة القرارات، وفي تبوء المناصب القيادية، فالمشاركة السياسية للمرأة ذات أهمية بالغة لما لمراكز القوة و السلطة من تأثير على حياتها و على جوانب المجتمع كافة، في ظل الديمقراطية التي تضمن لهم حق التعبير عن آرائهم في الأمور السياسية.

فتفعيل وتدعيم المشاركة السياسية للمرأة ضمن محددات قانونية ودستورية وضمن سياسات مقررّة، يعني التوافق والانسجام مع المواثيق الدولية وقوانين حقوق الإنسان التي أقرت للمرأة مبدأ المساواة دون تمييز، والتي أقرت لها حقوقها الكاملة في بناء شخصيتها، والتعبير عن إرادتها، والانخراط في المجتمع، والنظام السياسي وتعتبر "اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" "تتويجا وتأكيدا لحقوق المرأة ومساواتها وتمكينها من أدائها لدورها،

المهم هو جذر المشكلة والذي يمثل في القابلية والرغبة الذاتية للمرأة ودافعيتها نحو التحرر، وهو ما يفترض مستوى معين من الوعي العام لدى المرأة نفسها ولدى المجتمع ككل باتجاه التوصل إلى (عقد وطني) يستند إلى قيم حقوق الإنسان التي اقراها الفهم السليم للإسلام والتراث العربي الحقيقي لتتحول إلى مرجعيات مستقرة وعادات سلوكية راسخة.¹⁶ (منيرة ثابت ، 2002 ، ص 34).

النظام الانتخابي :

للنظام الانتخابي دور مهم في نسبة مشاركة المرأة في عملية الانتخابات التي تمثل جوهر المشاركة السياسية، فالواقع يشير إلى أن النظام الانتخابي بالقائمة أفضل من النظام الانتخابي الفردي، في رفع نسبة تمثيل المرأة في مقاعد البرلمانات والمجالس المحلية والبلدية، ويمكن تفسير ذلك بالنقاط التالية:¹⁷ (عبد العليم محمد عبد الكريم صالح، 2016، ص 35).

- إن معرفة المرأة أن صوتها كناخبة، من شأنه أن يكون له أثر إيجابي، ويكون لصوتها أثر في إيصال ممثلتها إلى البرلمان أو المجالس البلدية، يدفعها إلى المشاركة الإيجابية، والعكس صحيح فشعورها بعدم جدوى تصويتها يدفعها إلى الإحجام. وبما أن الانتخاب بالقائمة النسبية أثبت إيجابيته فإن تأثيره في نسبة مشاركة المرأة كان واضحاً للعيان في الدول العربية التي أخذت بهذا النظام.
- عندما تكون المرأة منضوية في تيار سياسي معارض لم يحالفه الحظ في الفوز بمقاعد البرلمان في محافظات ودوائر معينة لثلاث عمليات انتخابية وأكثر فإنها تعزف عن المشاركة في العملية الانتخابية السابقة عندما يكون تصويتها في العمليات الانتخابية السابقة لم يفض إلى نتيجة؛ وخصوصاً في ظل النظام الانتخابي الفردي، وهنا يكون لعزوفها مبرر بعدم جدوى صوتها وصوت المقترعين من هذا التيار، الذي بسبب اعتماد هذا النظام الانتخابي

المجتمع، ويعتبر ذلك مقوماً محورياً للكيان الإنساني، ويوجد سوء فهم واسع الانتشار يرى أن التنمية الإنسانية تدور فقط حول النتائج الاقتصادية والاجتماعية مثل مواجهة الفقر والعمل على تحسين الصحة والتعليم، والأمر لا يقتصر على ذلك، حيث تعتبر المشاركة عنصراً حاسماً لتحقيق التنمية الإنسانية، ويتمثل هدفها في الارتقاء بالحرية والرفاهية وكرامة الإنسان في أي مكان¹⁴. (Undp , 1993 , P11).

III. العوامل التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة

هناك عوائق تجاه مشاركة المرأة في العملية السياسية، وتنقسم إلى عوائق سياسية، وعوائق اجتماعية، واقتصادية، وعوائق أخرى تتعلق بالإعلام وبالأنشطة النسائية وغيرها نتناولها كالتالي:

أولاً: العوامل السياسية

تعد العوامل السياسية من أهم العوامل التي تُعيق المرأة عن المشاركة السياسية ومن هذه العوامل:

غياب الوعي السياسي عامة :

إن ضعف الوعي السياسي للمرأة هو انعكاس لغياب الوعي العام لأفراد المجتمع حول أهمية المشاركة السياسية للمرأة، الذي يجد تعبيراته في ضعف مؤسسات المجتمع المدني، مما أثر على دورها في تفعيل وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين ذكوراً وإناً. ولا بد أن يترتب على ذلك عدم نضوج المشاركة السياسية في المجتمع الأردني بشكل عام وافتقار المرأة إلى الخبرة في العمل السياسي بشكل خاص. ولعل ذلك مرتبط باستبعادها لعقود طويلة من الحياة السياسية في البلاد¹⁵. (عطا محمد زهرة، 2009، ص 265).

يمكن القول أن معوقات تقدم قضايا المرأة وعلى رأسها المشاركة السياسية لا تكمن فقط في الارتباط العميق بالقيم الاجتماعية والأعراف والتقاليد والمفاهيم السلفية، ولا في الإرادة السياسية، فتلك أسباب موجودة وهامة، ولكن

فقد اكتفت الأحزاب بتكوين لجان للمرأة وكان الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية.

ثانياً العوامل الاجتماعية والثقافية

مازلنا نجد سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم علي عادات وتقاليد وقيم تمييزية، واستمرارية التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل، وتؤثر العادات والتقاليد في بعض الفئات خاصة الشباب الذين مازالوا يرفضون عمل المرأة في المجال السياسي، إضافة إلي عدم وجود الدعم الأسري أو التشجيع من قبل الرجل للمرأة علي الدخول في الحياة السياسية.¹⁸ (مصطفى محمد سعد، 2017)

وبالنظر إلى معوقات التمكين السياسي المتعددة الأبعاد. فتعتبر الثقافة السائدة من معوقات التمكين السياسي، ويتمثل دورها في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس التي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة تتفاوت في تحديدها الأدوار الجندرية/ النوعية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب نوعه. كذلك يمكن أن تكون التنشئة الاجتماعية معيقاً، حيث تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين نظرة المجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية. ويكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بزيادة المشاركة السياسية للمرأة ودفعها إلى المراكز القيادية، وكذلك السياسات الخاصة بالمرأة في مجال التعليم والصحة والعمل، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة. والأحزاب السياسية أيضاً دوراً مهماً، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جداً، فالنساء عازفات عن الانتماء إلى الأحزاب السياسية، كما أن الأحزاب لا تتوجه للنساء.¹⁹ (هويدا عدلي وآخرون، 2017، ص 81)

لا يحالفه الحظ. فلا مناص حينئذ من تغيير النظام الانتخابي من الانتخاب الفردي إلى الانتخاب باللائحة وبالقائمة النسبية، فهذا النظام من ميزاته جعل صوت كل ناخب له أثر ونتيجة، من شأنه أن يحقق مفهوم الانتخاب حق ويدفع بالمرأة. كما هو حال الرجل. إلى المشاركة بإيجابية كناخبة وكمرشحة لأنه يضمن في حال ترشحت أيضاً أن تصوت لها النساء في عموم الدائرة الانتخابية الكبيرة وتنافس ويكون حظها في الفوز أكثر من الانتخاب الفردي.

- معرفتها بأن صوتها كناخبة وكمنتخبة في حال فوزها من شأنها أن يدافع عن حق مكتسب متعلق بالمرأة أو سيحقق لها حق هي تناضل وتسعى من أجل تحقيقه.
- ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة: معظم الأحزاب، لا تقدر دور المرأة وإمكاناتها في العمل العام وتتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية التي لا تتعدى امرأة هنا وامرأة هناك هيمنة القبيلة والطائفية والعشائرية؛ على نظام الانتخابات، فهو نظام يؤسس بدرجة أولى على الانتماء إلى القبيلة أو العشيرة، ويحكم حسب تقاليد قبلية خاصة. ففي هذا النظام يقدم المرشح أو يشارك في الانتخابات بوصفه ممثلاً للقبيلة بالأساس، وليس كفرد في المجتمع أي مواطن. وهذا ما يقع في اليمن حتى بعد التوحيد، إذ تطغى على المنافسات السياسية الانتماءات الضيقة إلى القبيلة قبل الشعور بالمواطنة. أما نظام الطوائف، فهو نظام يقوم على تمثيل الطائفة بالدرجة الأولى، بدلا من أن يكون تمثيلاً للمواطنين والمواطنات. وهذا ما هو سائد في لبنان مثلاً حيث يفضل قانون الانتخاب على قياس زعماء الطوائف بالدرجة الأولى.

ويتضح موقف الأحزاب ليس من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشيح للانتخابات فحسب، بل وعلى المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسياً

- تعرض بعض المرشحات للاستهداف الشخصي، والإيذاء اللفظي أو المادي، واستخدام أساليب الترهيب أو الترغيب من قبل بعض الناخبين والقيادات المحلية، بغرض إثنائهن عن الترشح أو إثناء الناخبين من التصويت لصالحهن.

- تعرض المرشحات لممارسات تمييزية من قبل أعضاء أو القيادات الحزبية أو المرشحين المنافسين أو اللجان المسؤولة عن إدارة العمليات الانتخابية واللجان الأمنية.

- عدم وقوف الناخبات النساء إلى جانب المرأة والتصويت لصالحها بسبب استبطانن للنظرة المجتمعية الدونية للمرأة وانتشار الثقافة السياسية الذكورية التي تربط قيم الانجاز في المجال السياسي بالرجل .

- توظيف الدين واستخدامه كسلاح في المعركة الانتخابية ضد المرأة للانتقاص من قدراتها وعدم أهليتها للترشح أو ألفوزها في الانتخابات.

- عدم تكوين أو امتلاك المرشحة لقاعدة شعبية من خلال العمل في أوساط المجتمع المحلي خلال الفترة التي تسبق الترشح في الانتخابات.

- صعوبة الالتقاء بالناخبين والتواصل معهم خاصة الرجال بسبب طبيعة العادات والتقاليد المجتمعية واقتصار الدعاية الانتخابية للمرشحات في الغالب على بعض الأشكال التقليدية مقارنة بالفرض المتاحة أمام المرشحين الرجال.

- عدم تمكن الكثير من المرشحات من القيام بتنفيذ الدعاية الانتخابية بالشكل المطلوب، كإقامة المهرجانات الانتخابية أو نشر وتوزيع الصور والملصقات الدعائية، والاكتفاء في كثير من الأحيان بتوزيع محدود للملصقات تحمل السيرة الذاتية فقط للمرشحة، نظراً للخوف من المضايقات الشخصية والأسرية التي قد تتعرض لها.

وإذا كانت نسبة قيد النساء في جداول الانتخابات في العديد من الدول أعلى من نسبة قيد الرجال، إلا أنها ليست من منطلق الحرص على مشاركة النساء، وإنما من منطلق استغلال الأصوات النسائية، والتي تمثل كتلة انتخابية في تدعيم مرشح تم اختياره من قبل العائلة أو القبيلة ضد مرشح آخر. كذلك فإن ارتفاع نسبة الأمية، يعد من أكبر المشكلات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، خاصة مع ارتفاع نسبة الأمية بين النساء. وكذا غياب القوانين المنصفة للمرأة، فالمشرع في العديد من الدول العربية ينظر إلى قضية المشاركة السياسية نظرة مبتسرة، فيركز على منحها حقوقها السياسية دون أن يمنحها حقوقها المدنية، إضافة إلى غياب الوعي لدى المرأة نفسها حيث لا تعطي المرأة صوتها للمرشحات السيدات، وذلك لعدم وعي السيدات بأهمية أن تمثلن من تنوب عنهن. وعدم التعامل مع قضية المشاركة السياسية للمرأة كقضية مجتمعية والنظر إليها على أنها قضية فئوية أو قضية رفاهية²⁰. (إيمان بيبرس وآخرون، 2004، ص ص 24-

(25)

وكذلك تتحمل التنظيمات النسائية ضعف أدوارها في التمكين السياسي للمرأة من حيث التخطيط والبرامج، وتبقى في النهاية وبقدر مهم جدا القدرات الشخصية للقيادات النسائية، فالقدرات الشخصية للمرأة واستعداداتها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية من المعوقات الأساسية.²¹ (هويدا عدلي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص

(82)

و هناك عوامل اجتماعية أخرى نذكر منها مايلي:²²
(عادل عامر، 2014، ص 09)

- استمرار النظرة الدونية والقاصرة للمرأة وحقوقها وأهمية دورها السياسي في المجتمع بسبب الموروث الثقافي والقبلي السليبي. ويشمل تأثير ذلك الكثير من القيادات الحزبية أو المسئولين في الجهات الحكومية المعنية بتمكين المرأة .

ثالثاً: العوامل الاقتصادية

تتطلب مشاركة المرأة على الصعيد السياسي بشكل عام وفي الانتخابات بشكل خاص التزامات مالية عالية، حيث تعجز المرأة عن توفيرها نظراً لعدم تمتعها بالاستقلالية المالية في معظم الحالات، كما أن المساهمة في المجالات الأخرى من العمل السياسي تتطلب التزاماً من حيث الوقت، ويشكل ذلك صعوبة أمام المرأة المتزوجة والعاملة، تفسر هذه العوامل الاقتصادية غياب المرأة عن التنظيمات خاصة التي تتطلب التزاماً مالياً مقابل الالتزام بالوقت والعمل.²³ (سهام بن رحو، 2007، ص 95)

ان عدم حرية المرأة في امتلاكها للذمة المالية المستقلة ينتج أيضاً بسبب انحصارها في مجالات أقل إنتاجية، بالنظر إلى أن عمل المرأة يكون في قطاع أكثر انحصاراً للاقتصاد أي القطاع المنزلي. فلا تحظى المرأة بالمكافأة والاحترام الذي يناله الرجل الذي يعمل في القطاع الأكثر إنتاجية في الاقتصاد. أي سوق العمّال الأجراء. وفي نفس الوقت فإن الهوة التي تتزايد اتساعاً بين القطاعين المنزلي والعام، ونمو الدولة والجيش المحترف في القطاع الأخير، واستبعاد المرأة منهما إنما تسهم في تفاقم تبعية المرأة²⁴. كما ان عدم وجود جهات أو مؤسسات معنية بتقديم دعم مالي للمرأة التي ترغب في الترشح للانتخابات، أو قلة ما يقدم من مبالغ مالية من بعض المنظمات من بين العوامل التي تقف ضد تمكين المرأة اقتصادياً وتحجم من مشاركتها.

رابعاً: العوامل الادارية

وتتمثل أبرزها في الأتي: ²⁵ (عادل عامر، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 10)

- تحيز بعض الجهات في مؤسسات الدولة والأجهزة الحكومية وقيادات المجتمع المحلي، على المستويات المحلية لصالح مرشح الحزب الحاكم، مما يؤدي إلى عدم التكافؤ الفرص بين المرشحين المتنافسين كاستخدام الأماكن والمرافق

العامّة للقيام بالدعاية الانتخابية، وتقديم التسهيلات للمرشحين أو تذليل الصعوبات أمام الناخبين للتصويت لصالح هؤلاء المرشحين.

- صعوبة الحصول على تزكية الناخبين على مستوى مراكز الدائرة الانتخابية لتنفيذ الاشتراطات القانونية للراغبين في الترشح كمستقلات أو تعمد عرقلة ترشحهن بالامتناع على المصادقة تلك التزكية من قبل الأمناء أو عقاب الحارات والمحاكم الابتدائية.

- ممارسة بعض اللجان المسؤولة عن إدارة العمليات الانتخابية بمراحلها المختلفة وكذا الجان الأمنية لسلوك تمييزي ضد بعض المرشحات، لاسيما إذا كن مرشحات مستقلات أو ينتمين لأحزاب سياسية معارضة.

- حدوث عمليات تزوير في نتائج الانتخابات بهدف عرقلة فوز بعض المرشحات بعضوية المجالس المحلية والنيابية.

- عدم التدرج في ممارسة أنشطة أو عمل سياسي كالترشح في مناصب في مستويات أدنا، الأمر الذي يمكن معه اكتساب الخبرة الأزمة تستفيد منها عند خوضها تجربة الترشح في الانتخابات.

- عدم وجود هيئات أو منظمات متخصصة، تعنى بتدريب وتأهيل المرشحين/المرشحات للانتخابات وتقديم الاستشارات التي تمكنهم من إدارة الحملات الانتخابية وتساعدهم في الحصول على تأييد الناخبين وكسب أصواتهم الانتخابية.

خامساً: عوامل أخرى

✓ العامل الإعلامي: نظراً لأهمية الإعلام ودوره في النهوض بالمرأة، فقد بينت النتائج بأن الذين يؤمنون بتقصير وسائل الإعلام في خدمة قضايا المرأة كبيرة جداً، مقارنة مع من يؤمنون بدور الإعلام الإيجابي تجاه النهوض بالمرأة.²⁶ (صالح عبد الرزاق، 2014، ص 236)

✓ عوامل تتعلق بالأنشطة النسائية²⁷: (الكرونز، علا، 2015، ص 16)

التشريعات المختلفة من دون التخلي عن الموروث الثقافي والمعتقدات التي تعرقل تمتع النساء بحقوقهن كافة خصوصاً مع تنامي التيارات الدينية المتشددة. رابعاً: تحدي التمكين والانخراط في عمل مجد اقتصادياً. فأيا كانت الحجج فلا يمكن للمرأة أن تتمتع بالحقوق الإنسانية كاملة إذا بقيت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسواها لإعالتها. خامساً: تحدي الانخراط المؤسساتي في الآليات السياسية. فعبثاً نحاول فرض الكوتا بمختلف صيغها، على الأنظمة السياسية وفي قوانين الانتخاب. سادساً: تحدي إعادة إنتاج ثقافة مدنية ديمقراطية ونعني بها ثقافة القانون، ثقافة الممارسة السياسية الديمقراطية من خلال الانتخابات.

سابعاً: تحدي أمام الأحزاب السياسية، وهو إلتزامها بتمكين النساء وبناء وعيهن السياسي بعيداً عن الأدوار النمطية. والإلتزام بإدماج قضايا المرأة في الأجندات السياسية كجزء من رؤية كل فريق عندها يتحول المشهد السياسي الى مشهد تنافس سياسي على نصرة المرأة ونصرة قضاياها. ثامناً: تحدي أمام النساء أنفسهن لكسر عوائق الخوف وضعف الثقة والانخراط في الحياة العامة. تاسعاً: تحدي الدولة القوية التي تلتزم إلغاء كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء من خلال قوانين وسياسات واستراتيجيات حقيقية.

عاشراً: تحدي معرفة مختلف الفاعلين لأدوارهم الحقيقية مما سينعكس على أدائهم تجاه قضايا النساء: البرلمان ودوره في التشريع والرقابة على أداء الحكومة في رسم الإستراتيجيات ووضع خطط العمل. الأحزاب في بناء الوعي السياسي. البلديات في التنمية، الجامعة والمدرسة في إعداد مواطنون لا رعايا...

كما تعتبر وسائل الإعلام عاملاً أساسياً في نشر الوعي بين النساء بوضعهن كمشاركات في كل المجالات وليس كمستهلكات فقط، لما يفرض عليهن من قيم وأفكار وممارسات، فوسائل الإعلام لها دور فعال ومؤثر في مجال

• ضعف أدوار المرأة في بناء وتأسيس الشبكات الضاغطة من أجل إشراكها في صنع القرار .

• قلة الوعي المجتمعي بمفهوم المشاركة السياسية، الذي يوجه الأنشطة النسائية للمسار الذي يعزز من مشاركتهن.

• غياب دعم الحكومة للمؤسسات النسائية.

• عدم فهم النساء لحقوقهن وأدوارهن.

• محدودية اهتمام النساء بالمشاركة السياسية.

• ضعف الثقة بالنفس لدى النساء للمشاركة في الحياة السياسية.

• التركيز على تخصصات وتوجهات معينة في تعليم النساء.

IV. التحديات التي تواجه المرأة في العمل السياسي

إن التحديات أمام مشاركة المرأة متعددة وأبرزها: 28 (منار زعيتر، 2017)

أولاً: أن تحقيق المشاركة الحقيقية يبقى صعباً إذ أن المجتمع لا يتقبل بسهولة انخراط النساء في العمل السياسي لعدة أسباب وخصوصاً ما يتصل منها بالعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ثانياً: إن ضعف آليات الديمقراطية وضعف الثقافة السياسية والثقافة المدنية وعدم تكريس مبادئ الديمقراطية التعددية، يؤدي بصورة مجتمعة إلى عدم اهتمام النساء بالشأن السياسي والمدني وعزوفهن عن العمل السياسي. إضافة إلى كون التوزيع التقليدي للأدوار بين النساء والرجال لا يزال سارياً في مجتمعاتنا، والنظام الأبوي لا يزال قائماً. كل هذه الأسباب، أدت وما تزال، إلى هيمنة الرجال ودونية أوضاع النساء وتغلغل كل مظاهر التمييز المسلط على النساء. وأبعدت النساء عن مواقع القرار وعن المناصب القيادية وأقصتهن من الفضاء العام والسياسي.

ثالثاً: إن التمسك بالمعتقدات الدينية والتقاليد التي طبعت القوانين التمييزية والممارسات اليومية أعطت نوعاً من القدسية إلى التمييز ضد النساء، جعلت من الصعب تنقيح هذه

تهدف إلى تحسين نوعية الحياة لكل الأفراد، وعليه ستكون أوضاع المرأة أحسن في سياق تنموي تحديتي متكامل ينظر إليها كإنسان منتج وكطاقة خلاقة. والتغلب على تلك المشكلات يحتاج إلى جهد حقيقي وفاعل من كل المؤسسات والنساء أيضاً. والخطوة الأولى تبدأ بجعل الإرادة السياسية واقعا ملموسا وقويا من خلال اتخاذ قرار شجاع وجريء للقيادة السياسية في الدفع بالمرأة للمشاركة في أكثر من مجال ويرى البعض أنه بالإمكان تعديل قانون الانتخابات والاستفتاء بحيث يضمن مشاركة المرأة الفاعلة عبر تخصيص دوائر محددة أو نظام (الكوتا) المعروف.

إن تمكين المرأة لا يكون إلا من خلال إدماجها في التنمية، وذلك بالاستناد إلى سياسة وطنية توفر فرص متساوية للمرأة في التعليم والتدريب والعمل، وفي ضمان حقوقها، وترقيتها ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار، واعتبار حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان. هنا يعتبر التعليم من الأهداف الأساسية التي يجب ضمانها للمرأة الجزائرية من أجل تمكينها؛ لأن التعليم مفتاح تحسين وضع المرأة وتعزيز تواجدها في مختلف القطاعات كالتعليم والتثقيف والتدريب والعناية بالمرأة كأحد عناصر التنمية البشرية.

وفي هذا الإطار قدمت مجموعة من الخبراء في اجتماع عقده قسم النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة DWA حول المساواة في المشاركة واتخاذ القرار من التوصيات لتحسين وضع المرأة في الأحزاب السياسية ومن أهم هذه التوصيات مايلي:³¹ (عليا شكري وآخرون، 1998، ص 121)

- كإجراء انتقالي يجب تحقيق الأهداف السياسية مثل تطبيق النظام الحصص أو الأشكال المشابهة لتأكيد ترشيح المرأة للعمل والمشاركة في المناصب السياسية.

- تطوير برامج التدريب لزيادة المهارات السياسية والإدارية للمرأة في مجال الممارسة السياسية، سواء كمرشحة أو

ترقية القيادة النسوية والتشجيع على ممارسة الحقوق السياسية بوصفهن ناخبات ومرشحات لكل المستويات السياسية والتشريعية، وما هو ملاحظ أن دور وسائل الإعلام في هذا الميدان يعد غير كاف، إن لم يكن ضعيفا²⁹.

VI. آليات تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية
من الضروري توافر عدة عوامل تعمل على تدعيم ومساندة المرأة نحو المشاركة السياسية وتنبور هذه العوامل في الآتي³⁰:

- ضرورة وجود منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة؛ وذلك لرفع مستوى المرأة على كافة الأصعدة.

- تفعيل دور المرأة داخل الأحزاب السياسية باعتبارها المعمل الذي تتكون فيه الكوادر النسائية، كما أن الأحزاب هي الوعاء السياسي للمشاركة السياسية. فهي مطالبة بالتعامل مع المرأة باعتبارها عضو فعال ومؤثر في كيان الحزب وهياكله ومؤسساته، وليست مجرد عنصر ثانوي لا تأثير له.

- تغيير أدوار وسائل الإعلام في نقل صورة المرأة التي لها دور في الحياة السياسية، ونشر الوعي لدى الأفراد بأهمية مشاركة المرأة وتبني قضاياها ومناقشتها، وعمل تغطية للأعمال التي تقوم بها النساء ومساندتها.

- القضاء على التمييز النوعي داخل الأسرة والعمل وكافة المجالات الاجتماعية و الاقتصادية.

- ضرورة توعية الرجل حول أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأحداث نوع من التنشئة السياسية للرجال نحو مشاركة المرأة وتغيير التوجهات (معتقدات ومشاعر وقيم) نحو الحياة السياسية.

لا بد من تفعيل دور المؤسسات الدينية، وذلك بتخصيص برامج ضمن برامجها لتوعية الفتاة والمرأة والرجل أيضاً توعية سياسية وذلك لما للمؤسسة الدينية من احترام ومصداقية وتأثير في المجتمع وخاصةً في المناطق الريفية.

- تنمية المجتمع برمته، أي من خلال تحقيق تنمية مستدامة

- 2 يادي سامية (2005)، المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النبائي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، ص 28.
- 3 إبراهيم مذكور (1975) معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية للكتاب، ص 327.
- 4 محمد السويدي (1990) علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 173.
- 5 حسين أبو الرمان (2000) المرأة العربية والمشاركة السياسية، دار سندباد للنشر، الأردن، ص 198.
- 6 عبد الهادي محمد والي (1988) التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 114.
- 7 فيليب برو: علم الاجتماع السياسي (1998) ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 301.
- 8 "Jill.M,(1991) Women Transfor ming politics". World Wide,Stragics For Empowerment, Indiana University Press, 1991,p.1
- 9 فيليب برو: مرجع سبق ذكره، ص 301.
- 10 S.Hintington,and JoanM. Nelson, No easy choise political participation in developing countries, USA, 1976.
- 11 ربما نزال (2006) المرأة والانتخابات المحلية، قصص نجاح، منشورات مفتاح، القدس، ص 1.
- 12 رحال عمر (2004) المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، مجلة تسامح، رام الله، ص 10.
- 13 Liliane halls, french-josetterome, chastanet, féministes, féminisme, éd syllepse, paris, espace Marx, 2004 ,P68.
- 14 UNDP :Human Développement Report ,Oxford University Press ,1993,p11.
- 15 عطا محمد زهرة (2009) النظام السياسي الأردني، المكتبة الوطنية، ط 1، الأردن، ص 265.
- 16 منيرة ثابت (2002) ثورة في البرج العاجي: مذكراتي في عشرين عامًا عن معركة حقوق المرأة السياسية، مصر، دار المعارف، ص 34.
- 17 عبد العليم محمد عبد الكريم صالح (2016) المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي: قراءة مغايرة للعلاقات السببية بين الظواهر مجلة جبل حقوق الإنسان العدد التاسع، الجمهورية اليمنية، جوان ص 35.

منتخبة، وكذلك الاستفادة من خبرات السيدات الأخريات اللاتي نجحن في شغل مناصب عامة.

- تقييم وتقوية أقسام المرأة في الأحزاب لتمكينها من التأثير على سياسة الحزب وتزكية ترشيح المرأة.

- تشجيع الأحزاب على مراجعة المعايير المستخدمة في اختيار الأفراد للوظائف السياسية للتأكد من مراعاة الخبرات المتنوعة للمرأة.

- تطوير الأنشطة التدريبية لتعريف أعضاء الحزب باحتياجات وقدرات العضوات السيدات .

خاتمة:

ما سبق يمكننا القول أن المشاركة السياسية للمرأة هي محصلة لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية.. الخ ، وتتوقف هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حقوق وحرريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور.

وعلى الرغم من الانجازات الكثيرة التي حققتها المرأة في كل المجالات فإنه ما يزال هناك قصوراً واضحاً في كافة المؤسسات السياسية المختلفة، ولتجاوز هذه العقبات يجب أن تتوفر رغبة حقيقية من الحكومة ودور أكبر للمؤسسات التشريعية و للأحزاب السياسية و قدر أكبر من الثقة في مؤسسات الدولة، كل ذلك سيساهم في تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية بصفة عامة وكذا تفعيل دورها في مجالس المنتخبة بصفة خاصة وتحسين نسب المشاركة السياسية الفعلية .

الهوامش:

- 1 سيد فهمي محمد (2004) ، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ص 71.

28 منار زعيتير: معوقات مشاركة النساء في الحياة السياسية، مقال مقدم خلال ندوة تحت عنوان " قانون الانتخاب، أي تعديلات واجبة "، مجلة شؤون جنوبية وتجمع لبنان المدني، الحمراء، لبنان، 7 فيفري 2017 متوفر على موقع <http://janoubia.com/2017/02/07> اطلع عليه بتاريخ 2018/12/14. على الساعة 20:25.

29 Hamida el bour, Médiatisation de la participation politique de la femme en Algérie, Maroc et en Tunisie, rapport de synthèse de l'exercice media, juin, 2009, P22.

30 وليد الحسني: معوقات المشاركة السياسية للمرأة، منتدى الشامل للمعلومات العامة، مقال متاح على الموقع <http://www.awfonline.org> تاريخ الاطلاع 2018/01/20 على الساعة 13:10.

31 عليا شكري وآخرون (1998) المرأة والمجتمع، وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص 121.

قائمة المراجع:

أ - كتب:

1. إبراهيم مذكور (1975) معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية للكتاب.
2. أمال رسام (1984) المرأة العربية حالة البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية وبمركز المرأة، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
3. هويدا عدلي وآخرون (2017) المشاركة السياسية للمرأة، دار النشر فريدريش ايرت (مكتب مصر)، الطبعة الاولى، جمهورية مصر العربية.
4. حسين أبو الرمان (2000) المرأة العربية والمشاركة السياسية، دار سندباد للنشر، الأردن.
5. محمد السويدي (1990) علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياها. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
6. منيرة ثابت (2002) ثورة في البرج العاجي: مذكراتي في عشرين عامًا عن معركة حقوق المرأة السياسية، مصر، دار المعارف.
7. سيد فهمي محمد، (2004) المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
8. عبد الهادي محمد والي (1988) التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
9. عطا محمد زهرة (2009) النظام السياسي الأردني، المكتبة الوطنية، ط 1، الاردن.

18 مصطفى محمد سعد (2017) المشاركة السياسية للمرأة العربية دراسة حالة: (مصر - ليبيا)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 14 أكتوبر 2017. اطلع عليه بتاريخ: 2018/12/14 على الساعة: 12:42. على الرابط: <https://democraticac.de/?p=50046>

19 هويدا عدلي وآخرون (2017) المشاركة السياسية للمرأة، دار النشر فريدريش ايرت (مكتب مصر)، الطبعة الاولى، جمهورية مصر العربية، ص 81.

20 إيمان بيبرس وآخرون (2004) المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي: وصفها ... معوقاتنا ... كيفية تفعيلها، جمعية نخوض وتنمية المرأة، نشرة غير دورية، العدد السادس، أكتوبر، 2004، ص ص 24-25.

21 هويدا عدلي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 82.

22 عادل عامر (2014) التحديات التي تواجه المرأة في مزاولة نشاطها

السياسي، مقال منشور ضمن ملف العدد السابع عشر من مجلة ذوات الثقافية الإلكترونية " المرأة العربية والمشاركة السياسية، صحيفة المثقف، نشر بتاريخ 2014/03/12 مؤسسة المثقف العربي، متوفر على الرابط التالي: <https://pulpit.alwatanvoice.com> اطلع عليه

بتاريخ 2018/01/20. على الساعة 21:52.

23 سهام بن رحو (2007) المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس من الاستقلال الى 2004، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص نظم سياسية مقارنة، كلية الحقوق، جامعة وهران، السانيا، ص 95.

24 أمال رسام (1984) المرأة العربية حالة البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية وبمركز المرأة، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 17.

25 عادل عامر: التحديات التي تواجه المرأة في مزاولة نشاطها

السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

26 صالح عبد الرزاق فالخ الخوالدة: المشاركة السياسية للمرأة الاردنية: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2012، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد الحادي عشر، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن، جوان 2014، ص 236

27 علا أبو الغيب، إباد الكرونز: واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الأمن 1325، 2015، ص 16.

18. علا أبو الغيب، إيد الكرونز: واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الأمن، 2015.
19. صالح عبد الرزاق فالخ الحوادة، المشاركة السياسية للمرأة الاردنية: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2012، مجلة دفا تر السياسية والقانون، العدد الحادي عشر، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن، جوان، 2014.
20. رحال عمر: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، مجلة تسامح، رام الله، 2004.
- د- مذكرات ورسائل جامعية:
21. بادى سامية: المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.
22. سهام بن رحو: المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس من الاستقلال الى 2004، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص نظم سياسية مقارنة، كلية الحقوق، جامعة وهران، السانيا، 2007.
- ذ- مراجع أجنبية
23. Hamida el bour, Médiatisation de la participation politique de la femme en Algérie, Maroc et en Tunisie, rapport de synthèse de l'exercice media, juin, 2009.
24. Jill.M: "Women Transforming politics". World Wide, Stragics For Empowerment, Indiana Unirersity Press, 1991.
25. Liliane halls, french-josetterome, chastanet, féministes, féminisme, éd syllepse, paris, espace Marx, 2004.
26. S.Hintington, and JoanM. Nelson, No easy choise political participation in developing countries, USA, 1976.
27. UNDP :Human Développement Report, Oxford University Press, 1993.
10. فيليب برو (1998) علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع.
11. ريم نزال (2006) المرأة والانتخابات المحلية، قصص نجاح، منشورات مفتاح، القدس.
- ب- مواقع الكترونية:
12. وليد الحسي: معوقات المشاركة السياسية للمرأة، منتدى الشامل للمعلومات العامة، مقال متاح على الموقع <http://www.awfonline.org> تاريخ الاطلاع 2018/01/20 على الساعة 13:10.
13. منار زعيتير: معوقات مشاركة النساء في الحياة السياسية، مقال مقدم خلال ندوة تحت عنوان " قانون الانتخاب، أي تعديلات واجبة"، مجلة شؤون جنوبية وتجمع لبنان المدني، الحمراء، لبنان، 7 فيفري 2017 متوفر على موقع <http://janoubia.com> /2017/02/07 تاريخ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/12/14 على الساعة 20:25.
14. مصطفى محمد سعد: المشاركة السياسية للمرأة العربية دراسة حالة: (مصر- ليبيا)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 14 أكتوبر 2017. اطلع عليه بتاريخ 2018/12/14 على الساعة: 12:42. على الرابط: <https://democraticac.de/?p=50046>
15. عادل عامر: التحديات التي تواجه المرأة في مزاوله نشاطها السياسي، مقال منشور ضمن ملف العدد السابع عشر من مجلة ذوات الثقافية الإلكترونية " المرأة العربية والمشاركة السياسية، صحيفة المثقف، نشر بتاريخ 2014/03/12 مؤسسة المثقف العربي، متوفر على الرابط التالي: <https://pulpit.alwatanvoice.com> اطلع عليه بتاريخ 2018/01/20 على الساعة 21:52.
- ج- مقالات ومجلات:
16. إيمان بيبرس وآخرون: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي: وصفها ... معوقاتا ... كيفية تفعيلها، جمعية نحوض وتنمية المرأة، نشرة غير دورية، العدد السادس، أكتوبر، 2004.
17. عبد العليم محمد عبد الكريم صالح: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي: قراءة مغايرة للعلاقات السببية بين الظواهر، مجلة جيل حقوق الإنسان العدد التاسع، جامعة إب - الجمهورية اليمنية، جوان، 2016.